الأمم المتحدة

E/2004/67

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقريرا هيئتي التنسيق

تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣

موجز

يُلتمس في التقارير السنوية لمجلس الرؤساء التنفيذيين تقديم عرض عام واسع النطاق للتطورات التي تطرأ على التفاعلات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

أما عن هذا التقرير فقد وسِّع نطاقه بحيث لا يقتصر على تغطية الأنشطة التي اضطلع بها خلال عام ٢٠٠٣ فحسب بل ويشمل أيضا الدورة الأولى لمجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٤. وهكذا تطلع الدول الأعضاء على آخر التطورات على صعيد الوكالات بما يمكِّنها بشكل أفضل من توفير التوجيه في حينه.

لقد ظل التزام المنظومة بتحقيق غايات وأهداف إعلان الألفية هو الإطار الذي يسترشد به مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيكليه الفرعيين في العمل. ومن هذا المنظور انتقيت المواضيع التي صيغ بناء عليها جدول أعمال المجلس خلال الفترة قيد النظر؛ وتشمل تلك المواضيع استراتيجيات متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية؛ وكبح

* E/2004/100.

040604 040604 04-35567 (A)

الجريمة عبر الوطنية؛ وسد الفجوة الرقمية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصلاتهما بالأمن الغذائي والإدارة؛ والدعم المقدم على نطاق المنظومة لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛ ومنع نشوب الصراعات المسلحة. ويوجز هذا التقرير النتائج الرئيسية التي أسفر عنها النظر في هذه القضايا في مجلس الرؤساء التنفيذيين.

وفي مجال الإدارة، يوجز التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت على صعيد الوكالات فيما يتعلق بأمن الموظفين وسلامتهم وبتعزيز نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة؛ وتوطيد دائرة شؤون فئة الإدارة العليا؛ وتنشيط شبكة الميزانية والشؤون المالية وتعزيز الخدمات المشتركة.

وفيما يتصل بمجال البرامج والإدارة، يُلتمس في التقرير عرض التقدم المحرز في تعزيز التنسيق بين الوكالات وفي القضايا التي لم تحسم بعد في هذا الصدد، وذلك استجابة للتوجيهات الحكومية الدولية.

مقدمة

١ - يُلتمس في التقارير السنوية لمجلس الرؤساء التنفيذيين تقديم عرض عام واسع النطاق للتطورات التي طرأت على التفاعلات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ونظرا لحجم هذه التفاعلات ونطاقها، تقتضي الضرورة أن تتسم تقارير العرض العام بالانتقائية على أن يجتهد في الوقت نفسه في أن تكون تلك التقارير شاملة. وثمة هدف رئيسي في هذا الصدد ألا وهو موافاة الدول الأعضاء بمعلومات بارزة بشأن التنسيق فيما بين الوكالات ونتائجه وذلك لمساعدتها على توفير التوجيه بصورة متواصلة في مجال السياسات العامة.

٢ - وفي ضوء الحوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الرؤساء التنفيذيين وفي ظل التوجيه المقدم منهما على امتداد السنين، تطورت هذه التقارير شكلا ومضمونا. وفي هذا السياق تجدر ملاحظة أمرين في هذا التقرير. أولا، أنه قد تم توسيع نطاقه بحيث لا يقتصر على تغطية الأنشطة التي اضطلع بها خلال عام ٢٠٠٣ فحسب بل وليشمل أيضا دورة مجلس الرؤساء التنفيذيين الأولى لعام ٢٠٠٤. وهكذا تطلع الدول الأعضاء على آخر ما استجد من تطورات على صعيد الوكالات بما يمكِّنها بشكل أفضل من توفير التوجيه في حينه.

٣ - ثانيا، يُلتمس في هذا التقرير الاستجابة لطلبات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بتناول ''النتائج أو النواتج بمزيد من التحليل'' و ''توفير بيانات عنها أو بيان الشواهد عليها'' فضلا عن ''توفير أمثلة أكثر تحديدا على الإنجازات الفعلية''، الأمر الذي يتأتى بالتركيز على القضايا التي تتصدر جداول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئتيه الفرعيتين. ومن ثم يسلِّط المرفق الأول الضوء على إنجازات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ويوفِّر المرفق الثاني تفاصيل عن العمليات المضطلع بها في مجالات بعينها من مجالات التنمية المستدامة ونتائج تلك العمليات. بيد أنه يجدر في هذا المقام تكرار التأكيد على أن التعاون فيما بين الوكالات يتجاوز إلى حد بعيد القضايا المحددة التي ترد كل عام في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية. ففي داخل الأمم المتحدة، على سبيل المثال، نجد أن الوثائق المطروحة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية والهيئات المتصلة به الآن هي إلى حد كبير الناتج المشترك لعمل المنظومة. فتلك المنتديات هي التي يجري فيها بصفة مستمرة تقييم إنجازات الوكالات ونتائج عملها المشترك في مختلف المجالات التي تنخرط فيها معا في العمل. وفي الأمم المتحدة شأنها شأن العديد من الوكالات يجري أيضا صقل وثائق الميزانيات البرنامجية لإبراز النتائج وذلك بعدة طرق من بينها التعاون

فيما بين الوكالات. وتموج المنظومة بمبادرات ترمي إلى إجراء تقييمات للبرامج العالمية موجهة نحو النتائج. وهكذا، فالتقارير السنوية لمجلس الرؤساء التنفيذيين، هي بحكم ما تتسم به من طابع العرض العام، تُكمل تقييم النتائج المحرزة من خلال التعاون فيما بين الوكالات، ولكنها لا تُغني عنه بالتأكيد.

٤ - وما زال تحديد الهياكل المشتركة بين الوكالات وممارسات العمل التعاوني تحقيقا لمزيد من الفاعلية والتأثير عموما يشكِّل أحد الأهداف الرئيسية للرؤساء التنفيذيين أعضاء المجلس. وتنفّذ الآن على الوجه الأكمل القرارات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين بغية تعزيز فعالية أدائه. فبرنامج العمل الأشد تركيزا والأكثر توجُّها نحو النتائج وهو البرنامج الذي تنبني عليه الآن أنشطة المجلس وأنشطة لجنتيه الرفيعتي المستوى يساعد على إصدار توصيات ومبادئ توجيهية أوضح وأكثر اتساما بالطابع العملي ليهتدى بها في الإجراءات المتعين أن تتخذها مؤسسات المنظومة فرادى وجماعات. كما أن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تعمل حاليا استنادا إلى مبدأ تقاسم التكاليف، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي مجالات بعينها من مجالات الأنشطة، تتراوح بين المياه والطاقة، أنشئت شبكات تعاونية جديدة أو عززت الشبكات القائمة أو يجري إنشاء شبكات من هذا القبيل. وفضلا عن تعزيز التعاون على نطاق المنظومة، تشكِّل تلك الشبكات آليات للاتصال بأصحاب المصلحة الآخرين وحثهم على المشاركة. ولئن كان المنشود من تلك الشبكات هو أن تعمل بطريقة مرنة تتلاءم مع الاحتياجات الخاصة بكل مجال، فإن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تساعد المجلس ولجنتيه الرفيعتي المستوى على كفالة أن تمضي كل تلك العمليات في مسارها وأن تؤدي إلى نتائج ملموسة وتجري متابعتها على نحو فعال وتيسِّر تبادل المعلومات بطريقة هادفة ومثمرة وكشف العقبات التي تعترض التعاون وتذليلها وكفالة عدم ضياع أي فرصة لإيجاد أوجه للتآزر من أجل زيادة تأثير تلك العمليات.

٥ - وما برح التزام المنظومة بتحقيق غايات وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية يشكِّل الإطار التوجيهي لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيكليه الفرعيين خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا يزال الهدف الذي يحتل صدارة ذلك الإطار هو توجيه مساهمة المنظومة صوب القضاء على الفقر وكفالة أن تكون الأنشطة الكثيرة المتنوعة التي تضطلع بها المنظومة من أجل النهوض بالنمو وتوفير فرص عمل منتج وتحقيق التنمية المستدامة أنشطة يعزز كل منها الآخر. ومن هذا المنظور انتقيت المواضيع التي ينبني عليها جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في الفترة قيد النظر وتشمل تلك المواضيع وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ وكبح

الجريمة عبر الوطنية؛ وسد الفجوة الرقمية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصلاتهما بالأمن الغذائي وشؤون الحكم؛ والدعم المقدم على نطاق المنظومة لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومنع نشوب صراعات مسلحة. وقد استحوذت تلك المواضيع على الاهتمام لأهمية كل منها في حد ذاته. إلا أنه استُرشد في الوقت نفسه بتقرير الأمين العام المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/56/326) بوصفه لبنة من لبنات الاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الألفية المزمع أن تجريه الجمعية العامة عام ٢٠٠٥.

٦ - ومن الناحية التنظيمية، تبدى خلال الفترة قيد الاستعراض شاغل مشترك مُلح ألا وهو أمن الموظفين وسلامتهم وتعزيز دائرة الأمن بالأمم المتحدة. ومن المجالات الأخرى التي انصب عليها الاهتمام في معرض توفير توجيهات تنظيمية مشتركة لإدارة النظام المشترك توطيد أركان دائرة شؤون فئة الإدارة العليا، وتنشيط شبكة الشؤون المالية والميزانية وتعزيز الخدمات المشتركة. وما برحت مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تولى عناية شديدة في كل من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض واصل الرؤساء التنفيذيين في معرض تناولهم لبنود محددة مدرجة في جدول أعمال المجلس، التفكر في الأسلوب الذي يمكن أن تتبعه المنظومة مستقبلا في المساعدة على تحديد التزام الدول الأعضاء بالتعددية، والقيام تحقيقا لتلك الغاية، بزيادة قدرة المنظومة على أداء دورها وتعزيز الدعم في هذا الصدد. والواقع أن تلك الأفكار تسهم في تقوية التزام المنظومة عموما بكفالة تماسك السياسات العامة والبرامج والتساوق في المجال التنفيذي، وإيجاد ثقافة مشتركة وحس بوحدة الهدف مما يسترشد به في توجيه العمل المشترك بين الوكالات.

أولا - متابعة مؤتمر قمة الألفية

٨ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين تركيز جهوده على كفالة الاتساق والتنسيق في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لإعلان الألفية. ففي عام ٢٠٠٣، أولى عناية خاصة لموضوعين، هما، ''استراتيجيات التنمية المستدامة'' و ''تمويل التنمية'' وركز، في دورة نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على موضوع ''كبح الجريمة عبر الوطنية''.

٩ - وينشد من مداولات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هاتين المسألتين كفالة أن تجسد عملية تقديم التقارير عن متابعة تنفيذ إعلان الألفية منظور تتبناه المنظومة بأسرها. وفضلا

عن عملية الإبلاغ ذاتها، يسعى المجلس إلى الإسهام بمجموعة من استراتيجيات العمل المشترك للمساعدة في توجيه إسهام مؤسسات الأمم المتحدة والنظام المشترك بين الوكالات صوب متابعة مؤتمر قمة الألفية.

١٠ - وفي الوقت نفسه يجري الاضطلاع بعمل مكثف تحت إشراف اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، لتحديد شكل المساهمة التي يمكن أن تقدم على صعيد المنظومة في الاستعراض الشامل الأول لتنفيذ إعلان الألفية المزمع أن تجريه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. ويلتمس من هذا العمل تسليط الضوء على الكيفية التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية دعما للدول الأعضاء في مختلف المجالات المترابطة التي يغطيها الإعلان، والإسهام في تقييم يجري على نطاق المنظومة للإنجازات والعقبات، وللطريق المتعين أن تمضي فيها المنظومة. وفي صياغة شكل هذه المساهمة، يستفاد على الوجه الأكمل من العمل المستفيض المشترك بين الوكالات المضطلع به فيما يتصل بمختلف عناصر ''الاستراتيجية الأساسية التي تتبعها المنظومة حيال الغايات الإنمائية للألفية'' وهي العناصر المبينة في التقارير السابقة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أي، رصد تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية وتقديم تقارير في هذا الصدد، ومشروع الألفية، وحملة الألفية، والدعم التشغيلي على الصعيد القطري.

ألف - استراتيجيات التنمية المستدامة: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١١ - ركز مجلس الرؤساء التنفيذيين في مداولاته بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على استجلاء التحديات التي تواجهها المنظومة في إسهامها في تنفيذ نتائج القمة، وإرساء مبادئ توجيهية يسترشد بها في العمل على كفالة أن تتسم استجابات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد التنفيذي بالاتساق والقابلية للقياس، وإنشاء آليات مشتركة بين الوكالات لاستبدال أو إعادة تصميم نظام مديري المهام في المجالات الرئيسية من عملية متابعة القمة.

١٢ - وفي هذا السياق، سلّط مجلس الرؤساء التنفيذيين الضوء على عدد من المبادئ العريضة ليسترشد بها في وضع الترتيبات التعاونية المشتركة بين الوكالات من أجل كفالة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بصورة فعالة ومتكاملة. ومن بين تلك المبادئ التركيز على التنفيذ على جميع الصعد (العالمي والإقليمي والوطني)؛ والجد في متابعة القمة في السياق العام لعمليات متابعة مؤتمرات القمة/المؤتمرات؛ وتوجيه العمل المشترك بين الوكالات بما يكفل أقصى قدر من الدعم ''لدورات التنفيذ'' البالغة مدتها عامين والتي أقرتها لجنة التنمية المستدامة.

١٣ - وفي ضوء تلك المبادئ، **اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة له، خطوات لإرساء ترتيبات تعاونية مشتركة بين الوكالات في الميادين الرئيسية المتصلة بالمياه العذبة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والمحيطات والمناطق الساحلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج أو لتعزيز تلك الترتيبات**. وشملت الإجراءات المحددة التي جرى اتخاذها ما يلي:

(أ) إقرار تعيين فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه بوصفه الآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتصلة بالمياه والغايات الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه العذبة. وتغطي اختصاصات وطرائق عمل الفريق، التي يجري حاليا وضعها في صيغتها النهائية، عناصر خطة مفصلة مشتركة بين الوكالات ترمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالمياه، والصرف الصحي، وتشمل آليات التفاعل مع أصحاب المصلحة خارج منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) اتخاذ إجراءات لتعزيز الدعم الذي تشترك الوكالات في توفيره للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما في ذلك على وجه الخصوص برامجها الموجهة للتخفيف من آثار حالات الطوارئ الشديدة المتصلة بالمياه؛

(ج) القيام، في سياق متابعة تنفيذ خطة عمل جوهانسبورغ وقرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بإنشاء آلية مشتركة بين الوكالات، هي شبكة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات، لكفالة الفعالية في تبادل المعلومات وتعزيز تماسك سياسات المنظومة وأنشطتها الشديدة التنوع المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية؛

(د) موافقة مجلس الرؤساء التنفيذيين على إطار العمل البالغة مدته ١٠ سنوات وهو الإطار المتضمن أنماط الاستهلاك والإنتاج القابلة للاستدامة، والذي أُعد في سياق عملية مراكش كأساس للتعاون فيما بين الوكالات؛

(هـ) إنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بوصفها آلية تعاونية جديدة على نطاق المنظومة تعالج جوانب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتصلة بالطاقة.

١٤ - وفي تقرير قدمه الأمين العام إلى الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2004/3)، عُرضت بالتفصيل المعلومات الكاملة المتعلقة بالترتيبات المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويتضمن المرفق الثاني من هذا التقرير أمثلة على التعاون فيما بين الوكالات في المجالات المتصلة بمؤتمر القمة آنف الذكر.

باء – تمويل التنمية

١٥ – على أثر الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والحوار الأول الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي أجرته الجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في سياق متابعة نتائج مؤتمر مونتيري، استأنف مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في استجابة المنظومة للمؤتمر، وفي سبل زيادة مساهمتها في الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ توافق آراء مونتيري في جميع الميادين المترابطة التي يشملها وهي: تعزيز قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد المالية المحلية؛ وتحفيز تدفقات الموارد الخاصة الدولية؛ وإدراج اهتمامات وشواغل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية والديون الخارجية؛ ومعالجة المسائل النظامية من خلال الآليات الحكومية الدولية والآليات المشتركة بين الأمانات التي جرى تصميمها في مونتيري. وسلَّم أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بأهمية دور عملية تمويل التنمية في زيادة تماسك السياسات داخل المنظومة، وأعادوا تأكيد التزامهم باتخاذ إجراءات فردية وجماعية لزيادة التماسك دعما لغايات المؤتمر.

١٦ – وكرر مجلس الرؤساء التنفيذيين لدى تقييم حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري عموما، تأكيد ضرورة أن تبذل البلدان المتقدمة النمو مزيدا من الجهد وفاءً بالتزاماتها، فيما ينبغي للبلدان النامية أن تمضي قدما في جهودها من أجل إيجاد بيئة مواتية لتنميتها. وارتأى أن **مساهمة مجلس الرؤساء التنفيذيين في المتابعة الفعالة لمسألة تمويل التنمية ستظل منصبَّة على الدعوة وعلى تعزيز النهج الجماعية المتبعة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتنفيذ البرامج على الأصعدة كافة، وخاصة الصعيد القطري. وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين بنشاط متابعة نتائج مؤتمر مونتيري في السياق العام للمتابعة المتكاملة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما قمة الألفية.**

١٧ – ودعما لذلك المجهود، ستظل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ترقب الاتجاهات والتطورات التي يشهدها تنفيذ توافق آراء مونتيري، وذلك بعدة طرق من بينها إجراء تحليل لتدفقات الموارد استنادا إلى البيانات المتوفرة وفي ضوء آخر المستجدات. وفي السياق ذاته، شرعت اللجنة البرنامجية في إجراء دراسة للصناديق الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وآثارها على التماسك في هذا المجال وعلى تدفقات الموارد لأغراض التنمية.

جيم – كبح الجريمة عبر الوطنية

١٨ – تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا في دورته لربيع عام ٢٠٠٤، مسألة كبح الجريمة عبر الوطنية، وهي من المواضيع التي أُلقي عليها الضوء في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة والمعنون الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. والواقع أن ازدياد نشاط الشبكات الإجرامية في خضم العولمة والصلة بين الجريمة عبر الوطنية والإرهاب يؤكدان الحاجة الماسة إلى استجابة متضافرة ومنسقة من لدن منظومة الأمم المتحدة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات ملموسة، حيث بدأت الجريمة المنظمة تكتسب بصورة متزايدة أبعادا عالمية. وأصبحت هذه التحولات تتجلى بشكل متنام في الاتجار غير المشروع بالبشر، وبالمخدرات، والأسلحة، والقطع الفنية الثقافية، والحيوانات والنبات، والأعضاء البشرية، والمواد الكيميائية السامة، والنفايات الخطيرة، وهي تحولات تلعب فيها الشبكات الإجرامية دورا رئيسيا. ونتيجة لذلك، يتعين أن تكون التدابير الرامية إلى كبح تلك الأنشطة تدابير عالمية الطابع شاملة لعدة قطاعات.

١٩ – واستعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين أثر الجريمة عبر الوطنية في المجالات الثلاثة البالغة الأهمية التي يشملها إعلان الألفية ألا وهي – السلم والأمن؛ والتنمية؛ وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم – وعيَّن عددا من الإجراءات ستشكل جزءا من نهج استراتيجي يتبع على نطاق المنظومة في التصدي للجريمة المنظمة. ويُستفاد في الاستراتيجية المتبعة على نطاق المنظومة من عمل وخبرة الوكالات ذات الصلة ومن التقدم الذي أحرز مؤخرا في تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن كبح الجريمة المنظمة والفساد، بما في ذلك بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها والمتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأسلحة النارية، فضلا عن اعتماد الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٨ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لاتفاقية الأمم المتحدة الشاملة الأولى لمكافحة الفساد.

٢٠ – والواقع أن منظومة الأمم المتحدة ذاتها تضطلع فعلا بطائفة عريضة من الأنشطة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة وكبحها من خلال توفير المساعدة التقنية والتدريب المتخصص لضباط الشرطة ومسؤولي الجمارك والقضاء، فضلا عن التعاون في إطار شبكات وشراكات مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية وغيرها من المنظمات الملتزمة بالحد من الجريمة ومكافحة غسل الأموال. كما تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور مهم في التصدي للانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان الناجمة عن النشاط الإجرامي والتي تمس النساء والأطفال أساسا، وذلك من خلال أنشطة الدعوة ودعم الأعمال والبرامج الحكومية على السواء، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

٢١ - **ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على مجموعة من التدابير الرامية إلى التنفيذ الفوري، وعلى عدد من الأنشطة الأوسع نطاقا ستضطلع بها في الأجلين القصير والمتوسط مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، كل وفقا لولايته، لصياغة استجابة فعالة مشتركة بين الوكالات تسهم في كبح الجريمة عبر الوطنية.** ومن بين التدابير التي سيجري تنفيذها على الفور ما يلي: (أ) قيام الوكالات ذات الصلة باستعراض آثار العلاقة بين النزاعات الجارية والجريمة المنظمة؛ (ب) والإجراءات التي ستتخذها المنظمات والوكالات المشاركة في فريق جنيف المعني بالهجرة، والتي تشمل الأنشطة التعاونية من أجل مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بضحايا الاتجار الذين يكونون عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ (ج) والشروع في إجراء تقييمات تشارك فيها وكالات متعددة لتحديد مدى ضلوع النشاط الإجرامي المنظم في الاتجار بالسلع غير المشروعة، ومن بينها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراع؛ والمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، فضلا عن المواد ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية؛ والأنواع المعرضة للانقراض؛ والمواد المستنفدة للأوزون وغيرها من السلع غير المشروعة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ والملكية الثقافية؛ (د) وإجراء تقييم عاجل لمدى انتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز في السجون، وذلك بالاستفادة من موارد الوكالات ذات الصلة.

٢٢ - وتشمل التدابير التي جرى تحديدها للتنفيذ في الأجلين القصير والمتوسط الدعوة من أجل التشجيع على التصديق على الصكوك ذات الصلة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقيات الأخرى التي تتناول الأنشطة الإجرامية المنظمة في مختلف الميادين؛ وبلورة نهج استراتيجي يتبع على نطاق المنظومة في التصدي للجريمة المنظمة، يقترن بخطة عمل متعددة السنوات للتنفيذ، مما يشمل إعداد برنامج للتعاون التقني؛ وإجراء تحليلات إضافية لأثر الجريمة عبر الوطنية في مختلف المجالات التي تعرض لها مؤسسات المنظومة والمشمولة بإعلان الألفية؛ وتعزيز آليات تبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة؛ والتدابير الرامية إلى تعزيز الدعم المشترك بين الوكالات لعمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية و المؤتمر الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد طلب إلى جماعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر، كجزء من برنامج عملها السنوي، في إدراج المسائل المتصلة بالجريمة المنظمة والفساد في آليات تخطيط البرامج، ومن بينها آلية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٣ - وقد شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه الهيئة الرئيسية في مجال متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرؤساء التنفيذيين المذكورة آنفا، في تكوين مجموعات المنظمات المهتمة لكفالة اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لتنفيذ تلك القرارات بفعالية.

دال - سد الفجوة الرقمية

٢٤ - من بين المواضيع الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو التقرير الذي أعده الأمين العام ودرسه مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته لربيع عام ٢٠٠٤، مسألة سد الفجوة الرقمية.

٢٥ - وسيجري مجلس الرؤساء التنفيذيين مناقشة وافية بشأن هذه المسألة في دورته في خريف عام ٢٠٠٤ على أساس العمل التحضيري الذي ستضطلع به اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وفي انتظار ذلك، اغتنم المجلس الفرصة في دورته في ربيع عام ٢٠٠٤ لإجراء استعراض أولي لنتائج المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ركز فيه على آثار المؤتمر على منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - **واعتبر مجلس الرؤساء التنفيذيين المرحلة الأولى لمؤتمر القمة ناجحة وشدد على أهمية المضي قدما في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في جنيف، من خلال التصدي جماعيا للتحديات التي طرحتها.** وأشار إلى أنه يجري القيام بعمل مستفيض داخل المنظومة لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى معالجة مشكلة عدم الاستفادة على قدم المساواة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك عن طريق التدريب والتعليم، وبناء القدرات، وتحسين الربط بالإنترنت وزيادة القدرة على التعامل مع الوسائل الإلكترونية، فضلا عن تعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. وتتيح عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إعطاء زخم متجدد وتوجه موحد لهذا العمل، مما يسهم في تعزيز فعاليته وأثره عموما. وفي السياق ذاته، أُطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين على الإجراءات التي اتخذها الأمين العام لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر قمة جنيف بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بآليات الإدارة وتمويل الإنترنت اللازمة لسد الفجوة الرقمية.

ثانيا - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وعلاقته بالأمن الغذائي وشؤون الحكم

٢٧ - منذ عدة سنوات ومجلس الرؤساء التنفيذيين يعالج جوانب مختلفة من أزمة الإيدز. فخلال السنة الماضية، شكلت التحديات المتعددة التي يطرحها وباء الإيدز فيما يتعلق بتدهور القدرات الإنتاجية في البلدان المتضررة وعواقبها الوخيمة على الإنتاج الزراعي وعلى

المؤسسات والخدمات العامة إحدى البؤر الرئيسة لاهتمام مجلس الرؤساء التنفيذيين. فالانخفاض المتوقع في القوة العاملة بما يتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ في البلدان التي ترتفع فيها نسبة تفشي الوباء، ويشدد فيها على القطاع العام وهو في المعتاد أكبر أرباب العمل – وبال هذا الانخفاض، أمر ينم عن الخطر الجسيم الذي يتهدد القدرة المؤسسية وقدرة الدول المتضررة على كفالة فعالية الحكم. كما أن انعدام الأمن الغذائي وتجذُّر الفقر يؤديان بدورهما إلى تفشي وباء الإيدز بسرعة أكبر، بينما يتسبب تآكل القدرة المؤسسية، ولا سيما في المناطق الريفية، في إضعاف قدرة العديد من البلدان على التصدي للوباء بفعالية وتعزيز القدرة في مجال الإنتاج الغذائي.

٢٨ – وكجزء من الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لحفز منظومة الأمم المتحدة على الالتزام بالتصدي للتحديات المتعددة المتعلقة بوباء الإيدز واتخاذ إجراءات في هذا الصدد، **أنشأ المجلس في عام ٢٠٠٣ فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات، يرأسها برنامج الأغذية العالمي وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لتحليل الصلات بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي وشؤون الحكم، والتوصية بمجموعة من التدابير الرامية إلى التصدي لهذه الأزمة الثلاثية.** وقد أعدّت فرقة العمل هذه، التي تدعو إلى تغيير نموذجي، نهجا متساوقا لوضع السياسات والبرمجة لتهتدي به منظومة الأمم المتحدة في معالجتها لهذه الأزمة الثلاثية بصورة جماعية، خاصة في شرق أفريقيا وجنوبها. وتم تحديد خمسة مجالات أساسية يلزم فيها رفع مستوى استجابة منظومة الأمم المتحدة وهي: (أ) جعل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية محور البرامج وأنشطة التقييم؛ و (ب) اتخاذ إجراءات متزامنة في مجالي الأعمال الإنسانية والتنمية؛ و (ج) تسريع وتيرة بناء القدرات؛ و (د) تعزيز البرامج المعنية بالمرأة؛ و (هـ) اعتماد نهج يراعي سبل العيش أثناء مكافحة وباء الإيدز على صعيدي الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.

٢٩ – **وتشمل توصيات فرقة العمل، بصيغتها التي صادق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين، مجموعة من التدابير المتعلقة بالبرامج والمؤسسات يُقترح أن تنفذها مؤسسات المنظومة.** وقد طُلب إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تقوم، بالتعاون مع الحكومات، بتقييم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لضمان تركيز موارد الأمم المتحدة على دعم البرامج الهادفة إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيثما يكون ذلك مناسبا، وشُجعت فرق الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إعداد خطط مشتركة لدعم التنفيذ وتقديم تقارير دورية بشأن ما نفذته منها. وتتولى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتنسيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبالتشاور مع المكتب

الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق، دور القيادة في عملية المتابعة في إبقاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ مجموعة الإجراءات المتفق عليها لمعالجة الأزمة الثلاثية.

٣٠ - ودعا مجلس الرؤساء التنفيذيين أعضاءه إلى توفير الدعم اللازم لتنفيذ التدابير التي أوصى بها فريق العمل؛ وبذل قصارى الجهود من أجل زيادة الاستثمارات المالية في الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري والهادفة إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في شرق أفريقيا وجنوبها؛ والاعتماد على النهج المتبع على صعيد المنظومة حيال الأزمة الثلاثية بوصفه أداة لحشد الدعم والاتصال، وكدليل يسترشد به ممثلوهم القطريون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في العمل في المناطق التي يتهددها الإيدز.

٣١ - **وفي أعقاب القرارات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين، يتولى الآن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دور القيادة في هذه العملية لضمان تنفيذها على الصعيد القطري، وذلك أولا وقبل كل شيء عن طريق ممثلي الأمم المتحدة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حيث أُنشئت مراكز تنسيق للعمل عن كثب مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبرنامج الأغذية العالمي.** ونوقشت أعمال التنفيذ والرصد والمتابعة خلال اجتماع لجنة المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج الذي انعقد في زامبيا في آذار/مارس ٢٠٠٤. وأيد الاجتماع تعليمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة الموجَّهة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ واستهل عملية تقييم لقدرات الأفرقة المذكورة على مواصلة تنفيذ تلك التعليمات. وستقوم بعثات مشتركة بتقييم التوصيات والقرارات الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين مع كل فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وستتقدم بمقترحات عن أفضل السبل الكفيلة بدعم هذه الأفرقة، بما في ذلك حشد الموارد لسد الثغرات التي في قدرات (الأمم المتحدة وشركائها الوطنيين)؛ وإعداد مبادرات تجريبية خاصة؛ وتنظيم عملية إعداد التقارير الإقليمية عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

ثالثا - الدعم المقدم على نطاق المنظومة لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا

٣٢ - **واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين إعطاء أولوية عليا لضمان توفير دعم فعال ومنسَّق على صعيد منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا، وبصفة خاصة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وللاستمرار، لا سيما عن طريق اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في الإشراف على السياسات العامة وتقديم إرشادات واسعة النطاق**

لمؤسسات المنظومة دعما للخطة. وكما ورد في التقارير السابقة، أُنشئت، في سياق المشاورات الإقليمية بشأن الخطة وهي المشاورات التي ترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خمس مجموعات مواضيعية مشتركة بين الوكالات (تنمية الهياكل الأساسية؛ والحكم والسلام والأمن؛ والزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ وتنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) لتكون بمثابة الأداة الرئيسية لتوحيد الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة. وقد أُضيفت إليها الآن مجموعة جديدة معنية بالعلم والتكنولوجيا.

٣٣ - ولئن كان قد أُحرز تقدم ذا شأن من خلال هذه الترتيبات، فقد حدد المشاركون في المجموعات المواضيعية عدة مجالات يمكن فيها تعزيز أوجه التآزر بقدر أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم ابتداع طرق أكثر فعالية لإدراج قضايا تشمل عدة قطاعات، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان، في صميم أنشطة جميع المجموعات بالفعل. وثمة حاجة أيضا إلى أن تزيد منظومة الأمم المتحدة مرة أخرى مساهمتها الجماعية في تعزيز القدرات الإقليمية، خاصة قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لآلية التشاور الإقليمي نفسها أن تبذل جهدا متجددا لزيادة توضيح الأدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات العاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا، وذلك لتحاشي الازدواجية وضمان مزيد من تكامل الجهود. **ويعتزم مجلس الرؤساء التنفيذيين تكريس إحدى دوراته المقبلة لإجراء تقييم متعمق للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا، بحيث تركز فيه على جملة أمور من بينها المواضيع المشار إليها أعلاه.**

رابعا - منع نشوب الصراعات المسلحة

٣٤ - **أصبح موضوع منع نشوب الصراعات المسلحة يحظى باهتمام متجدد على صعيد الوكالات، وخاصة في إطار متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣**، والذي دعت فيه الجمعية إلى إجراء استعراض تفصيلي لقدرة منظومة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات؛ وتحديد إطار العمل المناسب لإعداد استراتيجيات متسقة وعملية المنحى؛ وترشيد إجراءات تمويل أنشطة منع نشوب الصراعات المسلحة؛ وزيادة دعم الأمانة العامة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويؤيد مجلس الرؤساء التنفيذيين تماما التشديد الوارد في القرار على ضرورة أن تتصدى منظومة الأمم المتحدة بصورة شاملة لهذا الموضوع بحيث تكفل دعما متبادلا في مجالات عمل المنظومة المتصلة بالسياسة وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

٣٥ - وقد جرى التشديد في المباحثات الجارية بين الوكالات على ضرورة مواصلة العمل على بناء قاعدة تحليلية سليمة تتيح فهم الظروف التي تفضي إلى اندلاع الصراعات المسلحة، وذلك كشرط أساسي لوضع اليد على أنجع السبل التي يمكن بها تسخير القوى الجماعية لدى المنظومة من أجل منع نشوب الصراعات. والواقع أن تنظيم المعارف التي تراكمت لدى الموظفين الميدانيين في هذه العمليات التحليلية يكتسي أهمية خاصة في تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر والتخطيط لحالات الطوارئ.

٣٦ - ولئن كانت كل حالة تستوجب نهجا فرديا تراعى فيه ظروفها الخاصة، أُتيح للمنظومة الآن قدر هائل من التجارب في مجال منع نشوب الصراعات، يمكن استخلاص الدروس المشتركة منه. وبناء على هذه التجربة، وُضعت الآن مبادئ توجيهية للأخذ بنهُج متكاملة في مجال منع نشوب الصراعات لينظر فيها نظام المنسقين المقيمين.

٣٧ - ويجري على العموم إحراز تقدم مطرد في حفز مؤسسات المنظومة على العمل سويا في مجال منع نشوب الصراعات. وقد شرعت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في عملية غايتها ضمان مشاركة أوسع على نطاق المنظومة في فريق المتخصصين في مجال منع نشوب الصراعات المشترك بين الإدارات والذي تتولى قيادته إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة. وغدت المنظومة تعتمد على نحو متزايد نُهجا متعددة الأبعاد وقُطرية المنحى لمنع نشوب الصراعات والتعمير بعد انتهاء هذه الصراعات، استنادا إلى تقييمات شاملة لظروف البلد واحتياجاته الخاصة. وما ليبريا التي أُنشئت فيها آلية وحيدة لدمج المساهمات المقدمة من جميع الأطراف المعنية سوى مثال جلي على التقدم الذي تحرزه مؤسسات المنظومة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، لتحقيق التكامل بين عمليات منع نشوب الصراعات والتعمير والتخطيط الإنمائي.

٣٨ - **وستعمل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى مع فريق المتخصصين في مجال منع نشوب الصراعات المشترك بين الإدارات على تحديد منظور أوضح على نطاق المنظومة للمساهمة الجماعية التي يمكن لمؤسسات الأمم المتحدة أن تقدمها لتعزيز نُهُج منع وقوع الصراعات وتقوية تأثيرها**، وهو ما سينعكس في مساهمة مجلس الرؤساء التنفيذيين في الاستعراض الذي سيجرى عام ٢٠٠٥ لما نُفذ من إعلان الألفية.

خامسا - التطورات التي شهدها التعاون في ما بين الوكالات

ألف - أمن الموظفين وسلامتهم

٣٩ - من أهم ما شغل المنظومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل على أن تتخذ مؤسساتها تدابير عاجلة لتعزيز السياسات والهياكل الأساسية الأمنية على صعيد المنظومة، في أعقاب الأحداث المأساوية التي شهدتها بغداد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

والواقع أن نتائج وتوصيات فرق الخبراء المستقلة المكلَّفة من قِبل الأمين العام، فضلا عن التقييمات الداخلية، أكدت جميعها ضرورة زيادة تشديد التدابير الأمنية على صعيد المنظومة برمتها. وتم حث الرؤساء التنفيذيين على توجيه تعليمات إلى موظفيهم الميدانيين بأخذ الشواغل الأمنية بأقصى قدر من الجدِّية، والتعاون بصورة تامة في تنفيذ تدابير إدارة شؤون الأمن المشتركة بين الوكالات، ومتابعة القضايا الأمنية متابعة حثيثة في مختلف مواقع مقار العمل، بما في ذلك في إطار اتفاقات المقر.

٤٠ - في ضوء الاستنتاجات والتوصيات المذكورة أعلاه، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، باعتماد و/أو الموافقة على تعزيز عدد من المبادرات الشاملة للمنظومة، التي تغطي ما يلي:

- تقييم المخاطر والتهديدات - ويتكون من استعراضات متعمقة للأنظمة الأمنية القائمة في كل واحد من البلدان، يجريها مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع الجهاز الأمني لمنظومة الأمم المتحدة بأكمله، بهدف تعزيز التدابير المضادة والمخاطر التي تتهدد الأمن؛

- أماكن العمل والإقامة التابعة للأمم المتحدة ومراقبة الحركة - شاملة إجراء استعراض للسياسات المتعلقة بأماكن العمل المشتركة، في ضوء الظروف الواقعية الجديدة، وإعادة فحص جميع جوانب صلاحية هذه الأماكن بواسطة المسؤولين المعينين وأفرقة إدارة الأمن، في ضوء السياق الأمني الخاص بهذه الأماكن؛

- الشواغل الأخرى - كالمسائل الأمنية في الأماكن التابعة للمقر، والمساءلة، وتوفير الأمن للمرأة، وسلامة السفر عن طريق الجو (من خلال استراتيجية منظمة الطيران المدني الدولي العالمية لتعزيز أمن الطيران، المعتمدة في ٢٠٠٢) والنظر في أمر إقامة وحدات حراسة تابعة للأمم المتحدة، بغية توفير الأمن لموظفيها في المناطق التي تشتد فيها المخاطر.

٤١ - وكجزء لا يتجزأ من المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا، أدخلت دورة تعليم ذاتي معنونة ''أساسيات الأمن في الميدان: سلامة الموظفين وصحتهم ورفاههم''، متاحة على أقراص حاسوب مدمجة، وأصبحت الآن إلزامية على جميع الموظفين قبل سفرهم في مهام رسمية. وهي تشكل مثالا محددا للتعاون الناجح فيما بين الوكالات، بتوجيه من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودعم من مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة والخبراء التابعين لعدة برامج ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

٤٢ - وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، خلال الفترة قيد الاستعراض، برصد إعداد خطط للاستعداد في حالات الطوارئ بواسطة مؤسسات المنظومة، واقتسام هذه المؤسسات للمعرفة فيما بينها. ويخطط لإجراء استعراض شامل للتقدم في هذا العمل خلال عام ٢٠٠٤.

باء - مسائل إدارة الموارد البشرية

٤٣ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بجانب شبكته للموارد البشرية، توفير الرقابة على سياسات وممارسات إدارة شؤون الموظفين داخل المنظومة، بهدف المساهمة في تجديدها وتحقيق اتساقها في آن واحد معا. وشملت المسائل التي جرت تغطيتها التسليم بدور التشريعات الوطنية في تحديد المركز الشخصي للموظف فيما يتعلق باستحقاقاته؛ ومواصلة إعداد أنظمة إدارية للأداء؛ واستعراض الجوانب المختلفة للترتيبات التعاقدية؛ وإدخال نظام إجازة الأبوة؛ وتبسيط الاستحقاقات؛ والقيام بمبادرات لدعم الموظفين والأشخاص الذين يعولونهم من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

٤٤ - وتتعلق مبادرة هامة وافق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته الربيعية لعام ٢٠٠٤، بتوصية من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بإنشاء الفئة الإدارية العليا، التي يراد لها أن تكون أداة رئيسية جديدة موجهة إلى تعزيز القدرات الإدارية والقيادية، من أجل تحسين مستوى الأداء التنظيمي على نطاق المنظومة بشكل عام، وتأسيس ثقافة مؤسسية مشتركة، وتيسير تفويض المسؤوليات، وتعزيز الترابط والتنسيق المشترك فيما بين الوكالات، وتشجيع المزيد من التنقلات والتعليم وإضفاء السمة المهنية على المهام الإدارية في جميع مؤسسات المنظومة. وتجري كلية موظفي الأمم المتحدة الآن استعراضا لبرنامج عملها، بغية تعظيم الدعم المقدم لهذه المبادرة، التي تعتبر العنصر المركزي في ولايتها.

٤٥ - واستعان مجلس الرؤساء التنفيذيين كثيرا، في معالجته لمسائل الإدارة، بحواره مع ممثلي هيئات الموظفين ومع رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية.

جيم - المسائل المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية

٤٦ - جددت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، نيابة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين، توجيه الانتباه إلى صياغة برنامج عمل مشترك بين الوكالات يتميز بالمزيد من روح المبادرة في مجالات الشؤون المالية والميزانية، على أن تقوم بذلك شبكة الميزانية والمالية التابعة للجنة. وتشتمل المسائل الرئيسية المدرجة في برنامج عمل الشبكة على تحديث واستكمال معايير

المحاسبة في الأمم المتحدة، باستخدام معايير المحاسبة المعمول بها في القطاع العام الدولي، وسياسات تتعلق بدعم التكاليف ومنع الغش، ووسائل إلكترونية مشتركة بين الوكالات لعمل الدفعيات وإدارة الأموال النقدية. وستواصل الشبكة أيضا استعراض الميزانيات المشتركة التمويل.

دال – مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٧ – ما برحت المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد أهمية بالنسبة للجهود العامة الرامية إلى تعزيز المزيد من الترابط والفعالية على نطاق المنظومة. وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض، توفير خدمات الرقابة وإرشاد السياسات، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، لعدد من المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يقصد منها تعزيز قنوات الاتصال واقتسام المعلومات فيما بين مؤسسات المنظومة والجهات المستفيدة منها. وتشمل البنود التي تحظى باهتمام خاص في برنامج العمل الحالي للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، مسألة أمن المعلومات؛ وإعداد نهوج ومنهجيات مشتركة لتحديد تكاليف نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف التوصل إلى فهم مشترك للموارد التقديرية وغير التقديرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتبادل المعلومات بشأن سياسات استبدال الأجهزة. ويبذل جهد خاص، داخل المنظمات وعلى المستوى المشترك بين الوكالات معا، من أجل ترسيخ المزيد من التقارب في العمل المتبادل فيما بين مديري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، ومخططي الاستراتيجيات ومديري البرامج من جهة أخرى، بهدف التوصل إلى استراتيجيات شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستطيع إعطاء دفعة فعالة إلى الأمام للأولويات الفنية الرئيسية التي تسترشد بها المنظومة.

سادسا – تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٤٨ – منذ تقديم تقرير العرض العام السنوي لعام ٢٠٠٢ (E/2003/55) الذي يتناول بالتفصيل التقارير السابقة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة قدم الأمين العام تقريرا آخر عن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان (A/58/358، و Corr.1). وقد خلص ذلك التقرير إلى أن عملية التعمير والإنعاش في المنطقة تمضي قدما وجاء فيه أن بناء القدرات والمؤسسات أصبح محور المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف بدلا من مبادرات الإغاثة في

حالات الطوارئ مما يتوافق مع الاحتياجات المتغيرة لدى البلدان المتضررة في أثناء تقدمها على طريق تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وركزت عناصر منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن بينها المؤسسات المالية الدولية، على تطوير الهياكل الأساسية، وحماية البيئة، وتنمية الريف، وكبح الاتجار بالبشر، واستقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، والتجارة والاستثمار، والنهوض بالقطاع الخاص. وقدم أيضا الأمين العام تقريرا آخر عن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات (A/58/346).

٤٩ - وفي القرار ٥٨/٨٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، أحاطت الجمعية العامة علما بآخر تقرير مقدم من الأمين العام عن هذه المسألة (A/58/346) وطلبت إليه أن يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ٥٠/٥١ و ٥١/٢٠٨ و ٥٢/١٦٢ و ٥٣/١٠٧ و ٥٤/١٠٧ و ٥٥/١٥٧ و ٥٦/٨٧ و ٥٧/٢٥ وأن يضمن قيام الوحدات المختصة في الأمانة العامة بإيجاد القدرة الكافية والطرائق المناسبة والإجراءات التقنية والمبادئ التوجيهية الملائمة لكي تواصل، على أساس منتظم، جمع وتنسيق المعلومات المتعلقة بالمساعدة الدولية المتاحة للدول الثالثة المتضررة من تنفيذ الجزاءات، وتواصل وضع منهجية يمكن اتباعها لتقييم الآثار السلبية التي تلحق فعلا بالدول الثالثة، وتستكشف تدابير ابتكارية وعملية لتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة.

٥٠ - وفي القرار نفسه أكدت الجمعية العامة من جديد أهمية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق في تعبئة ورصد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، لفائدة الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن، وفي القيام، حسب الاقتضاء، بتحديد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول. وأحاطت الجمعية العامة علما أيضا بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٠/٣٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، من مواصلة النظر في مسألة تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، مسألة تقديم المساعدة وقررت إحالة آخر تقارير الأمين العام عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤. وفي القرار نفسه دعت الجمعية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء إلى أن تعالج، بشكل مباشر وأكثر تحديدا، عند الاقتضاء، المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول الثالثة المتضررة من الجزاءات المفروضة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وأن تنظر، لهذا الغرض، في تحسين إجراءات التشاور من أجل إقامة

حوار بناء مع هذه الدول، بجملة وسائل منها عقد اجتماعات منتظمة ومتكررة، وكذلك، حيثما يكون ذلك مناسبا، عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ودوائر المانحين، تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

٥١ - وما برحت العناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها ومن بينها المؤسسات المالية الدولية على التزامها بالاستجابة لطلبات تقديم المساعدة إلى الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن.

المرفق الأول

نتائج أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في مجال البرامج، ٢٠٠٣/٢٠٠٤

القضايا	النتائج
١ - متابعة مؤتمر قمة الألفية	استند أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس (الرؤساء التنفيذيين إلى التقرير المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بعنوان الدليل التفصيلي لعام ٢٠٠٣ (القراران ٥٥/١٦٢، و ٥٦/٩٥) في العمل على كفالة المنظومة لتنفيذ إعلان الألفية على نحو منسق مع التركيز بصفة خاصة على موضوعي ''استراتيجيات التنمية المستدامة'' و ''تمويل التنمية''.
(أ) **استراتيجيات التنمية المستدامة**	اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين نهجا موحدا لإجراء عملية متابعة على نطاق المنظومة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تركز من جديد على التنفيذ. وأكدت الاستراتيجية المتبعة على نطاق المنظومة العناصر التالية: التماسك والاتساق - على المستويات التنفيذية والإقليمية والعالمية - والروابط القوية بين هذه المستويات؛ والملكية القطرية لعملية المتابعة، ودعم أعمال التنسيق في مجال بناء القدرات والاستفادة الكاملة من الآليات القائمة على الصعيد القطري؛ والتركيز على الاستدامة والإنتاجية وعلى الموارد الطبيعية باعتبارها القوة المحركة للنمو المستدام؛ وزيادة الاهتمام بالأبعاد الإقليمية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وربط خطة تنفيذ نتائج جوهانسبرغ بالعمليات الأوسع نطاقا المتمثلة في المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة بكافة أنواعها بما فيها مؤتمرات القمة، ولا سيما مؤتمر قمة الألفية؛ وتساعد اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في إيجاد سبل لتبسيط العمليات المتوازية والحد من الازدواجية في عملية الإبلاغ.

القضايا	النتائج
	وجرى وضع و/أو تعزيز ترتيبات تعاونية مشتركة بين الوكالات من أجل متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مجالات المياه العذبة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والمحيطات والمناطق الساحلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج على النحو التالي: - إقرار تعيين فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه بوصفة آلية مشتركة بين الوكالات لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن المياه وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمياه العذبة؛ وقد كلف الفريق أيضا بإعداد خطة مفصلة لمعالجة المسائل المتصلة بالمياه والصرف الصحي؛ - وضع استراتيجية دولية للحد من الكوارث لمعالجة جوانب التقدم المحرز في وضع برامج لتخفيف آثار حالات الطوارئ الخطيرة المتعلقة بالمياه؛ - تأسيس شبكة المحيطات والمناطق الساحلية (UN-OCEANs) التي دعت إليها خطة تنفيذ نتائج جوهانسبرغ والجمعية العامة في قرارها ٥٧/١٤١؛ - اعتماد إطار العشر سنوات لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في سياق عملية مراكش كأساس للتعاون فيما بين الوكالات؛ - وضع ترتيب تعاوني مشترك بين الوكالات لمتابعة الأهداف المتعلقة بالطاقة التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

القضايا	النتائج
	وستواصل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى رصد تنفيذ الترتيبات المشتركة بين الوكالات من أجل متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة باسم مجلس الرؤساء التنفيذيين لضمان الترابط بين السياسات والبرامج على نطاق المنظومة.
(ب) تمويل التنمية	أكد مجلس الرؤساء التنفيذيين من جديد التزام منظومة الأمم المتحدة بمتابعة تمويل التنمية على نحو فعال، وذلك عن طريق ما يلي: تعزيز أنشطة الدعوة وزيادة التماسك على صعيد المنظومة. ولا سيما بتعزيز النهج الجماعية لتقديم المشورة في مجال السياسات ولتنفيذ البرامج، على كافة الأصعدة، وبخاصة الصعيد القطري. وإجراء متابعة نشطة على صعيد المنظمة لنتائج مونتيري في السياق العام للمتابعة المتكاملة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة بكافة أنواعها بما فيها مؤتمرات القمة، ولا سيما مؤتمر قمة الألفية.
	ولمساعدة الرؤساء التنفيذيين على موالاة استعراض التوجهات والتطورات الجارية في تنفيذ توافق آراء مونتيري استعراضا معمما في إطار جماعي، ستجري اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى تحليلا للتطورات المتعلقة بتدفق الموارد استنادا إلى البيانات المتوفرة وفي ضوء آخر المستجدات. ويجري استكمال هذا التحليل بتحليل تجريه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للجهود المتوالية لتحقيق الترابط على الصعيد القطري.
	وبالنظر إلى الزيادة في عدد الصناديق الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، تجري اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى تحليلا لتأثيراتها على الترابط وتدفق الموارد الموجهة لأغراض التنمية.

القضايا	النتائج
(ج) كبح الجرائم عبر الوطنية	اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين سلسلة من التدابير الرامية إلى إيجاد استجابة فعالة على نطاق المنظومة لكبح الجريمة عبر الوطنية، على أن يشمل هذا إجراء عمليات استعراض وتقييم تنهض بها وكالات متعددة لآثار الجريمة المنظمة في شتى مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة والتوسع في دعم جهود الحكومات في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وقد أنشئت فرق مشتركة بين الوكالات لمتابعة قرارات مجلس الرؤساء التنفيذيين في المجالات الرئيسية التالية التي تتطلب اهتماما مباشرا: الصلات بين الصراعات والجريمة المنظمة؛ وتحديد إجراءات جماعية لمكافحة الاتجار بالبشر، والاتجار بالسلع غير المشروعة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).
(د) سد الفجوة الرقمية	خلص مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات قد كللت بالنجاح. ودعا أعضاءه إلى المساعدة في دعم تنفيذ خطة عمل مرحلة جنيف والتصدي للتحديات الماثلة على الطريق، ولا سيما التحديات التي تمس القضايا الرئيسية المتعلقة بإدارة الإنترنت وآليات التمويل بهدف سد الفجوة الرقمية، وحثهم أيضا على المشاركة بدور نشط في العملية التحضيرية لمرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والمساهمة في ضمان نجاحها. وطلب إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى إعداد ورقة مواضيعية ذات منحى عملي ليستعين بها في مداولاته حول موضوع سد الفجوة الرقمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

القضايا	النتائج
(هـ) الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الألفية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥	نظمت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى مشاورات بين الوكالات لإعداد التقارير التي سيساهم بها مجلس الرؤساء التنفيذيين في الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الألفية. وقد اختيرت مواضيع رئيسية ثلاثة، هي السلام والأمن؛ وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والتنمية وحماية البيئة، لتكون المحور الرئيسي لعملية الاستعراض على نطاق المنظومة. وسيجري التركيز على جوانب الترابط بين هذه القضايا، كما ستولى عناية خاصة إلى المسائل الجديدة التي أخذت تطل على الساحة في سياق التحديات الأخيرة التي تجابه التعددية. وستساهم منظومة الأمم المتحدة في الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٥ بتقرير عن ''المساءلة'' يوضح السبل التي ساعدت بها منظومة الأمم المتحدة الدول الأعضاء على تنفيذ إعلان الألفية.
٢ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصلتهما بالأمن الغذائي وشؤون الحكم	أنشئت فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات تحت قيادة برنامج الأغذية العالمي وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لتحليل جوانب الارتباط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي والحكم الرشيد، وأوصت بمجموعة من التدابير لمجابهة الأزمة الثلاثية. وإذ دعت الفرقة إلى تحول نموذجي، وضعت نهجا متماسكا للسياسات والبرامج على صعيد منظومة الأمم المتحدة لكي تسترشد به المنظومة في جهودها الجماعية الرامية إلى معالجة الأزمة الثلاثية، ولا سيما في شرق أفريقيا وجنوبها. وحُدد عدد من المجالات الرئيسية التي تتطلب استجابة موسعة النطاق على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

القضايا	النتائج
	ووضعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات مجموعة من التدابير البرنامجية والمؤسسية التي أيدها مجلس الرؤساء التنفيذيين لكي تتولى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تنفيذها. ويجري العمل الآن في إعداد إجراءات للمتابعة تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويشارك فيها المديرون الإقليميون التابعون للأمم المتحدة والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة.
٣ - توفير الدعم على نطاق المنظومة لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	ما زال من الأولويات الرئيسية لأعمال التنسيق فيما بين الوكالات توفير الدعم الفعال المنسق من منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكان المحور الرئيسي لاهتمام مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٣ الإشراف على جهود مؤسسات المنظومة في توفير الدعم لتلك الخطة وتزويدها بتوجيهات في ذلك الشأن. وكانت المجموعات المواضيعية التي أنشئت في سياق المشاورات الإقليمية بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أدوات رئيسية لتوحيد جهود منظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية في أفريقيا. وقد قامت مؤسسات المنظومة بأنشطة هامة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، والمياه والصرف الصحي، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحكم الرشيد، والسلام والأمن. وستوالي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى استعراض التطورات الرئيسة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكذلك جوانب الدعم المقدمة لتلك الشراكة من منظومة الأمم المتحدة.

القضايا	النتائج
٤ - منع نشوب الصراعات المسلحة	واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين في سياق متابعة قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ السعي بنشاط في معالجة مسألة منع نشوب الصراعات مركزا على ضرورة أن تبدي منظومة الأمم المتحدة استجابات شاملة تكفل بها أن يعزز كل جانب من جوانب عملها في ميادين السياسة وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية الجانب الآخر. ويجري إحراز تقدم مطرد في العمل على تحقيق التعاون بين مؤسسات المنظومة في منع نشوب الصراعات. ويتزايد اعتماد نهج قطرية متعددة الأبعاد لمنع نشوب الصراعات والإعمار في أعقاب انتهاء الصراعات استنادا إلى التقييمات الشاملة للأوضاع والاحتياجات الخاصة بكل بلد، كما هو الحال مع ليبريا.
٥ - مسائل أخرى	وضعت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين إجراءات مشتركة، أو عملت على المواءمة بين المواقف، وتبادل المعلومات، أو اضطلعت بمبادرات على نطاق المنظومة بشأن مسائل متعلقة بما يلي: التعليم للجميع؛ ومتابعة الدورة الثانية للجمعية العالمية للشيخوخة؛ وأعمال اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة؛ وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب؛ وأعمال التحضير المشتركة بين الوكالات للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣؛ وتنمية القدرات، وتوظيف الشباب؛ وقضايا الشعوب الأصلية.

المرفق الثاني

أمثلة على التعاون بين الوكالات في مجالا التنمية المستدامة

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه: له نظره تطلعية ونهج موجه نحو التنفيذ وهو مكلف بسلسلة من الولايات الهامة سواء من الجمعية العامة أو من لجنة التنمية المستدامة.	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موئل الأمم المتحدة، جامعة الأمم المتحدة/الشبكة الدولية المعنية بالمياه، والبيئة، والصحة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، لجنة التنمية المستدامة، اتفاقيات الأمم المتحدة، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.	إعداد تقارير الأمين العام عن المياه لدورتي لجنة التنمية المستدامة؛ الثانية عشرة والثانية عشرة للموارد وإصدار تقرير تنمية المياه في العالم؛ وإقامة شراكات معنية بالمياه من مختلف أصحاب المصلحة، وتنسيق الأنشطة للسنة الدولية للمياه العذبة؛ وتشكيل فرقة العمل المتكاملة المعنية بالقضايا الجنسانية والمياه.
البرنامج العالمي للرصد البيئي/رصد نوعية المياه: برنامج متعدد الجوانب للعلوم المائية موجه نحو تنمية المصارف	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية،	يضع البرنامج العالمي للرصد البيئي/ رصد نوعية المياه نظاما للمعلومات المتعلقة بنوعية المياه العذبة في العالم

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
الخاصة بالمسائل المتعلقة بنوعية المياه العذبة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الأنشطة الرئيسية الرصد والتقييم وبناء القدرات.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.	وصيانتها بالاشتراك مع مجموعة من الشركاء الوطنيين والدوليين.
التقييم العالمي للمياه الدولية	البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق البيئة العالمية، فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري.	إنشاء شبكة التقدير العالمي للمياه الجوفية وبروتوكول للتقييم، وجمع المعلومات وتحليلها بهدف تطبيق بروتوكول التقييم المنبثق عن التقييم العالمي للمياه الدولية على المستوى دون الإقليمي؛ وتحليل سيناريو الخيارات الإنمائية والسياسية، وإعداد ونشر النواتج العالمية والإقليمية للتقييم العالمي للمياه الدولية، مثل التقارير، والاستعراضات وقواعد البيانات. وما إلى ذلك، التي يسهل على مختلف قطاعات المجتمع فهمها.
المياه والصرف الصحي في التقرير العالمي عن المدن	منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موئل الأمم المتحدة، البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، حكومة اليابان وحكومة السويد.	صدرت الطبعة الأولى في المنتدى العالمي للمياه، باليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣.
برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية	البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/جامعة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، شراكة المرافق العامة للمياه، حكومات السويد وهولندا وألمانيا وفنلندا.	تقييم وتطوير الاستراتيجيات/الوسائل العامة لإدارة الطلب على المياه ومراقبة تلوث الموارد المائية. وتوثيق أفضل الممارسات واستحداث مجموعة مواد إعلامية. وعقد حلقات عمل تدريبية والاستفادة من قدرات المراكز الإقليمية للموارد وتنظيم حملات إعلامية.

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
برنامج توفير المياه للمدن الآسيوية	موئل الأمم المتحدة، مصرف التنمية الآسيوي، حكومة هولندا.	استحداث أدوات للرصد والتقييم، وبناء القدرات من خلال المنتديات الوزارية الآسيوية، ووضع استراتيجيات لوسائط الإعلام، وتنظيم حملات لتوعية الجمهور وبرامج للتدريب، ووضع مجموعة أدوات عامة للإدارة المتكاملة لموارد المياه والمرافق الصحية. ووضع إطار عمل للإدارة لصالح الفقراء، وطرح اقتراحات بشأن الاستثمار وتأمين التمويل الاستثماري.
إدارة المياه في الحضر لصالح الفقراء	موئل الأمم المتحدة، البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، الشراكة المائية مع بنك هولندا، والشراكة العالمية للمياه، برنامج المياه لمعهد البنك الدولي، تحالف المغرب والمشرق من أجل المياه.	وضع منهجية لتقييم نظم الإدارة في قطاع إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الحضرية. واستحداث مجموعة أدوات لصناع السياسات الوطنيين والمحليين لتحسين إدارة المياه الحضرية لصالح المدن.
برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والمرافق الصحية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موئل الأمم المتحدة، البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، وإدارة التنمية الدولية، الرابطة الدولية للمياه.	تعبئة عالمية للموارد لتيسير جمع المعلومات، وتقييم حالة المياه والصرف الصحي ومدى انتشار الخدمات المتصلة بهما: بالتركيز على المعلومات المتعلقة بمستعملي الخدمة. ووضع خط أساس ومنهجية للرصد لضمان تقديم تقارير موثوقة ومتسقة عن إحصائيات المياه والصرف الصحي.
حملة المياه والصرف الصحي وحفظ الصحة للجميع – المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي	منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، موئل الأمم المتحدة، المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي.	رفع الحملة الوعي بأهمية الصرف الصحي والنظافة العامة من خلال التزام القادة السياسيين والاجتماعيين في العالم بأسره. وقد اعتمدت الحملة لتحقيق ذلك الغرض نهجا مختلفة مثل: التعبئة المجتمعية، والنهوض بنهج تركز على

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
		الناس. إقامة الشراكات وتعزيز الإصلاح الإداري والمؤسسي وجمع المعلومات العلمية وتبادل الخبرات والعمل مع وسائط الإعلام.
الشبكة العالمية المعنية بالطاقة من أجل التنمية المستدامة	البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.	بناء المؤسسات مثل مراكز التفوق وشبكة الشركاء؛ وبناء المعرفة وتبادل الاطلاع على الدروس المستفادة، وتحسين القدرات (تنمية القدرات على عدة مستويات)، وتيسير التوصل إلى نهج ومشاريع جديدة، وإيجاد معارف جديدة (من خلال تنظيم المشاريع البحثية المتعلقة بسياسات الطاقة).
الشراكة من أجل مصادر وقود نظيفة ومركبات نظيفة	البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مصرف التنمية الأفريقي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.	تهدف الأنشطة إلى بناء القدرات، وزيادة توافر المعلومات التقنية وإمكانية الحصول عليها، وإنشاء شبكة من الخبراء العاملين في صناعتي تكنولوجيا السيارات والنفط لتقديم المشورة المتعلقة بتحسين معامل التكرير، والتقدم التقني في قطاعي المركبات والوقود، وتكاليف ووسائل التمويل، علاوة على التشجيع على رفع مستوى المعايير القياسية للمركبات، وتشجيع القيام ببرامج للتفتيش والصيانة أكثر فعالية.
مؤشرات للشراكة في مجال التنمية المستدامة للطاقة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الوكالة الدولية للطاقة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة وشعبة الإحصاءات، والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية،	(١) مؤشرات للشراكة في مجال التنمية المستدامة للطاقة (٢) أنشطة تهدف إلى إدراج مؤشرات الشراكة في مجال التنمية المستدامة للطاقة في قواعد البيانات الوطنية والإقليمية (٣) تيسير

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
	واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والوكالة الأوروبية للبيئة، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، ووكالة البيئة الإيطالية، ومشروع تحقيق كفاءة الطاقة في الجنوب الغربي، الولايات المتحدة الأمريكية، مركز أبحاث الطاقة والبيئة والتنمية، تايلند، الاتحاد الروسي، البرازيل، سلوفاكيا، ليتوانيا، المكسيك.	إجراء تحليلات في مجال الطاقة ووضع السياسات المتصلة بها وعقد حلقات عمل مشتركة بين الوكالات.
لمحات قطرية موجزة عن الشراكة في مجال التنمية المستدامة للطاقة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مركز الكتلة الحيوية، جامعة سان باولو؛ قسم الدراسات العليا بكلية الهندسة، جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، وزارة البيئة، ولاية سان باولو، وزارة المناجم والطاقة البرازيلية، وزارة العلوم والتكنولوجيا البرازيلية؛ وشركة Electro bass، ومشروع تحقيق كفاءة الطاقة في الجنوب الغربي، الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، ومجلس الطاقة العالمي، عضو لجنة في البرازيل.	(١) جمع المعلومات، التدريب، تنفيذ مؤشرات الشراكة في مجال التنمية المستدامة للطاقة وإجراء تحليل شامل للقطاعات المتعلقة بالطاقة من أجل (٢) إعداد لمحات قطرية مختصرة عن التنمية المستدامة للطاقة في بلدان مختارة و (٣) مواصلة تنمية القدرات لاستكمال اللمحات المختصرة واستخدامها في التنمية المستدامة.
أطلس الأمم المتحدة للمحيطات	منظمة الأغذية والزراعة، اليونسكو، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة البحرية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي.	صدر أطلس الأمم المتحدة في حزيران/ يونيه بعد أكثر من عامين من الأعمال التحضيرية. وجاري إعداد قرص حاسوبي مدمج مع مواصلة استكماله وتوسيع نطاق موضوعاته.

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	ينص برنامج العمل العالمي على التنفيذ من خلال الشراكات بما في ذلك من خلال وحدات تنسيق الجهود، مثل تعبئة موارد المغذيات والترسبات (الفاو)، مياه المجاري (منظمة الصحة العالمية) والزيوت والفضلات (المنظمة البحرية الدولية) والمواد المشعة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) والملوثات العضوية الثابتة، والفلزات الثقيلة والتغييرات المادية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).	مدخلات في التقارير المقدمة للاستعراض/الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي الذي أجري في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، واجتماعات أخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودعم آلية تنسيق الجهود التابعة لبرنامج العمل العالمي.
فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية	الفاو، اليونسكو/اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة البحرية الدولية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة.	تقييم الآثار المحتملة للتلوث البحري، وإرساء قواعد علمية لبرامج الأبحاث والرصد؛ وتبادل المعلومات العلمية المتصلة بتقييم التلوث البحري على المستوى الدولي ومراقبته، ووضع مبادئ علمية لمراقبة مصادر التلوث البحري وإدارتها، ووضع قواعد ومعايير علمية متصلة بالصكوك القانونية وغيرها من التدابير لمنع التدهور البيئي البحري ومراقبته والحد منه.
الشبكة العالمية لرصد المحيطات	اليونسكو، اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المجلس الدولي للاتحادات العلمية.	توفر الشبكة العالمية لرصد المحيطات وصفا دقيقا للحالة الراهنة للمحيطات، بما في ذلك الموارد الحية، والتنبؤات المستمرة بحالة البحار في المستقبل بصورة مستقبلية قدر الإمكان وتوفر الأسس التي يستند إليها في التنبؤ بتغير المناخ
التقييم البحري العالمي	الفاو، اليونسكو، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامج	تقرير مقدم للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، تعد طيه خطة مفصلة للتقييم البحري العالمي للنظر فيه في اجتماع حكومي دولي من شأنه تحديد

التنسيق/الترتيب التعاوني	الشراكات	النتائج
	الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٥٧/١٤١) الأمم المتحدة/شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة للأمم المتحدة.	دور الأوساط العلمية والمشاركة المحتملة من جانب المنظمات غير الحكومية.
التعاون فيما بين الوكالات بشأن وضع إطار عمل مدته ١٠ سنوات لبرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين	منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وأمانة اتفاقية بازل ولكنها مفتوحة أمام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.	اجتماعات دولية وإقليمية للخبراء المعنيين بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل، عقد اجتماع دولي للخبراء في مراكش، بالمغرب (١٦-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣) سبقته اجتماعات إقليمية بشأن إطار عمل مدته عشر سنوات عقدت في أمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. تشكيل فرقة عمل غير رسمية وعقد اجتماعات مائدة مستديرة بشأن مسائل محددة، وإقامة موقع شبكي لتبادل المعلومات والخبرة، وإنشاء شبكة، ونشر أفضل الممارسات.